

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA
Saudi Organization For Certified Public Accountants

تقرير مجلس إدارة الهيئة
المقدم للجمعية العمومية للهيئة
للعام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢	أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية
٧	ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني
١١	ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني
١٣	رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية
١٥	خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع
١٥	سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة في المؤتمرات والندوات
١٦	سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية
١٧	ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة
١٧	تاسعاً : اشتراكات الأعضاء المتأخره
١٨	عاشراً : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠٠٠م

**تقرير مجلس إدارة الهيئة
المقدم للجمعية العمومية للهيئة
للعام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)**

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقاً لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها :

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى واصلت الهيئة ممثلة في مجلس إدارتها واللجان الفنية والأمانة العامة ، العمل على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها حيث تم خلال العام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إستكمال تنفيذ عدد من المشاريع المهنية وتم إنهاء بعضها ، ويتوقع إنهاء ما تبقى منها خلال الأعوام التالية.

ويبين مايلي عرضاً للإنجازات التي تم تحقيقها ؛ والأعمال المتوقعة القيام بها خلال عام ٢٠٠١م :

أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

تكمن الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمراجعة في تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية. وتساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقييم المبادئ المختلفة التي تعد في ضوءها التقارير المالية ، والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر ، وتوفر معلومات موثوق بها ، مما

يزيد في فعالية الأفراد والمشروعات والأسواق. واعترافاً بهذا الدور يلتزم المحاسبون القانونيون بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى بما في ذلك المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عملهم ، إضافة إلى التزامهم بالمتطلبات النظامية التي تفرضها الأنظمة واللوائح. ويعتبر التزام المحاسبين القانونيين بهذه المعايير والقواعد اعترافاً من مهنة المحاسبة بمسئولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء في المهنة. فقبولهم لهذه المعايير والقواعد عند أداء مسؤولياتهم المهنية يؤدي إلى رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع مما يزيد من فاعليتها ويرفع من شأنها.

ونظراً لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بمراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة وأناط بالمجلس في المادة الخامسة والعشرين من النظام اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى وتشكيل اللجان الفنية ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهامها. كما أوجب النظام في مادته العاشرة على المحاسبين القانونيين الالتزام بما يصدر عن الهيئة من معايير وقواعد.

وبيين ما يلي عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف ، والأنشطة المقترحة القيام بها مستقبلاً :

١ - مراجعة وتطوير معايير المحاسبة :

قامت لجنة معايير المحاسبة بدراسة شاملة لما صدر من معايير سابقة والتي شملت أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام ، وحددت اللجنة مواضيع معايير المحاسبة التي ترى أهمية إصدار معايير محاسبية لها ، وشرعت في إعداد عددٍ من المعايير. كما قامت اللجنة بدراسة الاستفسارات المقدمة لها وصدر عنها عدد من التفسيرات والآراء. وبيين ما يلي عرضاً للمعايير التي صدرت :

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الإصدار
١	العرض والإفصاح العام	١٤١٠هـ - (١٩٩٠م) وتم تحديثه عام ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)
٢	العملات الأجنبية	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٣	المخزون السلعي	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٤	الإفصاح عن العمليات مع نوى العلاقة	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٥	الإيرادات	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٦	المصرفات الإدارية والتسويقية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٧	تكاليف البحث والتطوير	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الاصدار
٨	توحيد القوائم المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٩	الاستثمار في الأوراق المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٠	معيار التقارير المالية الأولي	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١١	معيار الزكاة ومعيار ضريبة الدخل	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

كما صدر عن اللجنة عدداً من الآراء والتفسيرات المهنية وذلك كما يلي :

الرقم	التاريخ	الموضوع
٢/٣	١١/٩/١٤١٦هـ ٣١/١/١٩٩٦م	عرض واستهلاك الأصول غير المستغلة.
١/٤	١١/٩/١٤١٦هـ ٣١/١/١٩٩٦م	عرض بواكير إنتاج مشاريع الأشجار التي في مرحلة النمو.
١/٦٩١/٢	٨/٨/١٤١٥هـ ٩/١/١٩٩٥م	مبدأ تعديل العمر الإنتاجي للأصول الثابتة التي استهلكت ولا تزال تستخدم.
١/٧٧٣/١	٢١/٤/١٤١٥هـ ٢٦/٩/١٩٩٤م	تفسير : متى يجوز لمنشأة عاملة أو تحت الإنشاء أن تعد مجموعة غير كاملة من القوائم المالية بحيث تقتصر مثلاً على قائمة للمركز المالي فقط.

وتعمل الهيئة على إعداد عدداً من المعايير الأخرى منها :

- الأصول الثابتة.
- عقود الإيجار.
- الأصول غير الملموسة.
- محاسبة عقود التشغيل والصيانة.
- محاسبة عقود المقاولات.
- التقارير القطاعية.
- المنح والإعانات الحكومية.
- الهبوط غير المؤقت.
- طريقة حقوق الملكية.
- العقارات.
- الإندماج.
- أجور الموظفين.
- ربحية السهم.
- الالتزامات والأصول المحتملة.
- الأدوات المالية.
- تكاليف برامج الحاسب الآلي.

٢ - مراجعة وتطوير معايير المراجعة :

واصلت لجنة معايير المراجعة دراسة معايير المراجعة التي سبق وأن صدرت والتي شملت التأهيل المهني ، الحياد والموضوعية والاستقلال ، العناية المهنية اللازمة ، التخطيط ، الرقابة والتوثيق ، ألة وقرائن المراجعة ، التقرير ، المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي ، فحص التقارير المالية الأولية. وحددت مواضيع معايير المراجعة التي ترى اللجنة إصدار معايير مراجعة لها وبيبين ما يلي عرضاً للمعايير التي صدرت :

- المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي.
- التقارير الخاصة.
- مخاطر المراجعة والأهمية النسبية.
- الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية.
- فحص التقارير المالية الأولية.
- فحص التأكيدات.

كما صدر عن اللجنة عدداً من الآراء المهنية ، وذلك كما يلي :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٣٥٠٢/١	١٢/٥/١٤١٥هـ - ١٧/١٠/١٩٩٤م	تضمنين تقرير المراجع عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة إدارة الشركة).
٢	١٠/١/١٤١٧هـ - ٢٧/٥/١٩٩٦م	ما يتعين على المحاسب القيام به إذا لم تقدم له إدارة الشركة القوائم المالية.
٣/٣٥٦٣/١	١٥/٢/١٤١٧هـ - ١/٧/١٩٩٦م	الاستفسار الخاص بإجراءات المراجعة التي يتعين على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة قوائم مالية موحدة في حالة قيام مراجع آخر بمراجعة المنشآت التابعة.
٤/٣٥٤٢/١	٥/٧/١٤٢١هـ - ٢/١٠/٢٠٠٠م	موقف المراجع حيال كفاية العرض والافصاح العام
٥	٥/٧/١٤٢١هـ - ٢/١٠/٢٠٠٠م	إجراءات المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة
٦	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	اختبارات التحقق قبل تاريخ قائمة المركز المالي
٧/٣٠٣٠/١	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	الاتصال بين المراجع السابق والمراجع اللاحق
٨	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	إجراءات المراجعة المتعلقة بجرد المخزون.
٩	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	الاعتبارات التي يتعين على المراجع القيام بها عند علمه ، بعد إصدار تقريره ، عدم قيامه بإجراءات مراجعة كان يجب القيام بها عند تنفيذ عملية المراجعة.
١٠	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	المعلومات الواردة في الوثائق التي تنشر مرفقة بالقوائم المالية التي روجعت من قبل مراجع حسابات.
١١	٣/٨/١٤٢١هـ - ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	اكتشاف حقائق قبل إصدار تقرير المراجع ، ولم يعلم بها إلا بعد إصدار تقرير المراجعة.

وستواصل اللجنة خلال عام ٢٠٠١م إستكمال مشاريع المعايير التي صدرت والتي تحت الدراسة ومنها :

- العينات الإحصائية.
- العمليات مع الأطراف ذي العلاقة.
- مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها.
- المراجعة الداخلية لأغراض مراجعة القوائم المالية.
- التقارير المستقبلية.
- التقارير عن تشغيل المعلومات بواسطة مراكز الخدمة.
- الإجراءات التحليلية.
- إقرارات العميل.

٣ - قواعد سلوك وآداب المهنة :

قامت لجنة سلوك وآداب المهنة بدراسة قواعد سلوك وآداب المهنة المعمول بها لدى عدد من الدول وأعدت مشروع القواعد المقترحة وتم رفعه لمجلس الإدارة ، وبعد دراسته صدر عن المجلس قرارا برقم ٣/٥ وتاريخ ٢٧/٤/١٤١٥هـ الموافق ١٠/١/١٩٩٤م قضى باعتمادها. وتتضمن هذه القواعد مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني ، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. وقامت لجنة قواعد سلوك وآداب المهنة بدراسة ما ورد لها من استفسارات وأصدرت عددا من الآراء والتفسيرات منها :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٥٠٦/١	١٤١٦/٢/٦هـ ١٩٩٥/٧/٤م	الجمع بين الأعمال الادارية وممارسة المهنة.
٢/٥٠٦/٢	١٤١٦/٢/٦هـ ١٩٩٥/٧/٤م	الجمع بين الخدمات الاستشارية والمراجعة.
٣/٥٠٢/٣	١٤١٦/٢/٦هـ ١٩٩٥/٧/٤م	تفسير القاعدة (٥٠٢) من قواعد سلوك وآداب المهنة.
٤/٥٠٦/٣	١٤١٦/٥/٢٩هـ ١٩٩٥/١٠/٢٣م	الجمع بين خدمات المراجعة والأعمال الاستشارية.
٥/٥٠٦/٤	١٤١٦/١٠/٢٢هـ ١٩٩٦/٣/١١م	الأعمال الإضافية التي يقوم بها المحاسب عند قيامه بعملية المراجعة.

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٣٠١/٦	١٤١٦/١٠/٢٢ هـ ١٩٩٦/٣/١١ م	مدى جواز قيام المحاسب القانوني بتقديم معلومات حصل عليها أثناء مراجعته للقوائم المالية لشريك محاص.
٥/٥٠٦/٧	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	قيام المحاسب القانوني بالأعمال المتعلقة باستكمال إجراءات تسجيل الشركة واشهارها.
١/١٠٠/٨	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	تقديم زميل عرض لمراجعة حسابات عميل يتم مراجعته حساباته من قبل زميل آخر.
١/١٠١/٩	١٤١٩/٨/١٧ هـ ١٩٩٨/١٢/٦ م	تحديد الأسهم ذات الشأن التي تؤدي الى فقد مراجع الحسابات استقلاله عند مراجعة شركة مساهمة.
٢/١٠٠/١٠	١٤٢٠/٢/٩ هـ ١٩٩٩/٥/٢٢ م	مسئولية المصفي عن حفظ سجلات وملفات عملية التصفية.
٢/١٠١/١١	١٤٢٠/١١/٢٨ هـ ٢٠٠٠/٣/٥ م	مدى جواز قيام المحاسب القانوني - فردا كان أو شركة - بمراجعة القوائم المالية للمكتب الذي يملكه إذا كان فردا أو الذي يشارك فيه إذا كان شركة مهنية.

ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني :

لكي يتم تحقيق الفائدة المنشودة من صدور المعايير المهنية يتعين إيجاد الوسيلة الملائمة للتحقق من الالتزام بتنفيذها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بصلاحيات تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب اللازم لإدارة البرنامج. وشرعت الهيئة فور بدء عملها ؛ بالعمل على هذا الجانب. ويبين ما يلي عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف :

١ - إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة :

قامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بدراسة مستفيضة بغرض إعداد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وصدر عن المجلس قرار برقم ٣/٣ وتاريخ ١٤١٥/١/٢٦ هـ الموافق ١٩٩٤/٧/٥ م قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة المعدة من اللجنة كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تطوير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وأن تتولى لجنة مراقبة جودة الأداء المهني متابعة مدى استرشاد المحاسبين القانونيين بمعايير الرقابة النوعية وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم ، كما تتولى دراستها وإعداد تقرير بما يسفر عنه التطبيق الاسترشادي لهذه المعايير وما يقترح حول تعديلها أو تطويرها وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهرين من انقضاء سنتين على تاريخ العمل بهذا القرار.

وتنفيذاً لذلك طلبت اللجنة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة بما في ذلك مكاتب المحاسبة ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، الشركات المساهمة ، الغرف التجارية ، وعدد من المؤسسات العامة تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات حيال معايير الرقابة النوعية. وقامت الأمانة العامة للهيئة بدراسة الملاحظات التي وردت وتصنيفها حسب الموضوع وفقاً لتسلسل الصفحة والسطر وتم إظهار كل ملاحظة في صفحة مستقلة وتم عرضها على لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لدراستها ؛ وبعد دراستها قررت الموافقة على مشروع معيار الرقابة النوعية ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد ، وبدراستها من قبل المجلس صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٨ وتاريخ ١٨/٩/١٤١٨هـ قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية.

وتشمل هذه المعايير قسمين يتضمن القسم الأول منها تعريفاً للرقابة النوعية وهدفها ونطاقها. ويتضمن القسم الثاني على أهداف ومسئولية الالتزام بمعايير الرقابة النوعية ومسئولية الالتزام بها وعناصرها والتي تتكون من :

- ١ - الاستقلال.
- ٢ - تخصيص المساعدين للعمليات.
- ٣ - المشورة.
- ٤ - الاشراف.
- ٥ - التوظيف.
- ٦ - الاشراف
- ٧ - تقييم أداء الموظفين وترقيتهم.
- ٨ - قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم
- ٩ - الالتزام بأحكام النظام ولوائحه.
- ١٠ - الفحص الداخلي الدوري.

كما تضمن هذا القسم بياناً بالعوامل الرئيسة الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم أو تقييم معايير الرقابة النوعية وتوثيق المكتب للرقابة النوعية.

وتعتبر هذه المعايير القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة أداء المحاسبين والذي يتم بموجبه التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢ - برنامج مراقبة جودة الأداء المهني :

سعت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لإعداد برنامج لمراقبة جودة الأداء المهني أخذاً في الاعتبار ضرورة ملاءمته للظروف المهنية في المملكة والتدرج في التنفيذ وتحسين مستوى الأداء المهني. وقد تم رفع مشروع البرنامج إلى مجلس إدارة الهيئة بالمركرة رقم ١/٤٨ وتاريخ ١٥/٨/١٤١٥هـ وصدر عن المجلس قرار برقم ٢/٢ وتاريخ ١٣/٩/١٤١٥هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٥م تم بموجبه اعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وأن يبدأ تنفيذه فور صدوره.

ويهدف البرنامج إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ - ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ، والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء المهني لمكتب المحاسبة ، إستمرارية الأداء المهني الجيد ، زيادة فعالية الخدمات المهنية ، وزيادة الثقة في الخدمات المهنية. ووفقاً لما يتطلبه البرنامج ؛ يتعين على مكاتب المحاسبة الإلتزام بما يلي :

١/٢ تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة :

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة ، خلال فترة لا تزيد عن (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب ، بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسؤولين عن تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ومساعدة فريق الفحص في تخطيط وتنفيذ عملية الفحص. وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني شرحاً مفصلاً لتلك المتطلبات.

٢/٢ تطبيق رقابة نوعية ملائمة :

يتعين على مكتب المحاسبة بصرف النظر عن حجمه أو شكله النظامي تطبيق رقابة نوعية ملائمة تتفق مع معايير الرقابة النوعية المعتمدة من الهيئة.

٣/٢ قبول مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص :

يتعين على مكاتب المحاسبة قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بتنفيذ الفحص وفقاً لما يلي :

أ - فحص البيانات الدورية السنوية التي يقدمها مكتب المحاسبة (الفحص السنوي). ويتضمن القسم الثالث من البرنامج أيضاً للبيانات التي يتعين على مكتب المحاسبة تقديمها دورياً للهيئة.

ب - فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (الفحص الدوري) وينفذ هذا الفحص كحد أدنى كما يلي :

▪ مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة.

▪ مرة كل خمس سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

٣ - دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكتب المحاسبة :

يبين دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكتب المحاسبة إجراءات الفحص التي يتعين على كل من فريق الفحص ومكاتب المحاسبة والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الالتزام بها عند تنظيم وأداء الفحص الدوري المشار إليه في القسم الثاني من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، والمتطلبات الأساسية من حيث نطاق الفحص ودراسة وتقويم الرقابة النوعية واختيار العمليات التي سيتم فحصها ، والفروع التي ستتم زيارتها وتقرير الفحص. وتم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس إدارة الهيئة بقراره رقم ٣/٤ وتاريخ ١٤١٩/٧/٥ هـ الموافق ١٠/٢٥/١٩٩٨ م ؛ وأن يبدأ العمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ م. هذا ويجدر بالذكر أن دليل الفحص لا يتطلب متطلبات مهنية جديدة حيث أن المتطلبات المهنية المشار إليها في دليل الفحص هي المتطلبات الواردة في نظام المحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة ومعايير الرقابة النوعية وغير ذلك من المتطلبات المهنية والنظامية ، وبذلك فإن ما ورد في دليل الفحص ما هو إلا إجراءات تهدف إلى التأكد من التزام مكاتب المحاسبة بتطبيق تلك المتطلبات.

٤ - دليل الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة :

رغبة في تيسير السبل لمكاتب المحاسبة لتطبيق معايير الرقابة النوعية ، أعدت الهيئة دليلاً للرقابة النوعية تضمن عرضاً للمتطلبات النظامية والمهنية لكل عنصر من عناصر الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وعرضاً للسياسات والإجراءات المقترحة التي تساعد مكاتب المحاسبة على تنفيذ معايير الرقابة النوعية ، كما تضمن الدليل على نماذج مقترحة لتوثيق الإجراءات والسياسات التي يتخذها المكتب للتحقق من الالتزام بمتطلبات معايير الرقابة النوعية. وتم اعتماد الدليل من قبل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تنفيذ معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة وذلك بموجب القرار رقم ٢/٥ وتاريخ ٢٨/٢/١٤١٩ هـ.

والجدير بالذكر أن دليل الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة لا يتطلب متطلبات مهنية جديدة ، حيث أن المتطلبات المهنية المشار إليها في الدليل هي ذاتها المتطلبات الواردة في نظام المحاسبين القانونيين والمعايير المهنية. وبالرغم من أن السياسات والنماذج التي تضمنها الدليل غير ملزمة ؛ إلا أن العمل بها سيساعد بإذن الله مكاتب المحاسبة على تطبيق معايير الرقابة النوعية بكفاءة وفاعلية.

٥ - إرشادات الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة :

تبين إرشادات الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة والنماذج والاستمارات والمعلومات التفصيلية التي يتعين على كل من فريق الفحص ومكاتب المحاسبة والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الالتزام بها عند تنظيم وأداء الفحص الدوري. ورغبة في الاستفادة من تجارب من سبقنا في هذا المجال ، ونظراً لما لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من تجربة رائدة في هذا المجال ؛ رغبت الهيئة الاستعانة بالمعهد عند إعداد وتنفيذ دليل وإرشادات الفحص الدوري. وقد أعرب المسئولون في المعهد عن سرورهم ورغبتهم الأكيدة في الاستجابة لرغبة الهيئة ، وتم الاتفاق على ما يلي :

١/٥ تستخدم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أدلة الفحص الصادرة من المعهد الأمريكي للاسترشاد بها عند تطوير دليل وإرشادات الفحص.

٢/٥ تستعين الهيئة بعدد من موظفي وأعضاء المعهد الأمريكي ، للإشراف على تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وتقديم المشورة للفاحصين ومكاتب المحاسبة أثناء تنفيذ الفحص.

وقد حصلت الهيئة على نسخة من أدلة العمل التي أعدها المعهد الأمريكي وتم تعريبها للغة العربية والاستفادة منها عند إعداد دليل وإرشادات الفحص الدوري.

ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني :

نظراً لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة. يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقاً من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقاً من عدالة رأيه حيال تلك القوائم. ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين التأهيل العلمي والمهني الكافي الذي يمكنهم من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. ويتعذر الوفاء بذلك ما لم يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية ملائمة. ولا تقتصر على التأهيل العلمي والعملية اللازم في مجالات المراجعة والمحاسبة فقط وإنما يشمل مجالات أخرى. وقد عنى نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشر بتنظيم دورات التعليم المستمر وتنظيم اختبار الزمالة؛ على أن تشمل القواعد العامة لاختبار الزمالة الجوانب المهنية والعلمية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة. ويبين ما يلي ما تم من عمل حيال هذا النشاط :

١ - اختبار زمالة الهيئة :

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة ببناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية ، وتم عقد ستة اختبارات وتقدم بضع

مئات لهذا الاختبار وبلغ عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة حتى تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١م (١٥٠) فرداً ، وتقوم اللجنة بتطوير وتحديث تلك الأسئلة دورياً .

٢ - الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدريب على تطبيقها بمهارة. وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لدورات الإعداد لاختبار الزمالة من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة ، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائق التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من المواضيع الرئيسية لأحد مواد اختبار زمالة الهيئة ، وتتضمن كل حقيبة عرضاً لأهداف وعناصر الموضوع وشرحاً وافياً لكل عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات خلال عام ٢٠٠٠م ، وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مآلاتهم ومقترحاتهم.

٣ - الدورات التدريبية المتخصصة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص وبصفة خاصة من يعمل منهم في الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدورة. ويتم تصميم الحقائق التدريبية لهذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة ؛ وشرعت الهيئة في تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٩٩٨م.

٤ - التعليم المهني المستمر :

تنفيذاً لأحكام المادة (١/٢) من إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب والتي تقضي بأن من مهام اللجنة إعداد وتنفيذ وتطوير دورات التعليم المستمر ؛ أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر ، والذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وقامت اللجنة بمناقشة مشروع هذه القواعد خلال عدة اجتماعات ، ومن ثم أعيدت صياغة مشروع القواعد في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسال مشروع القواعد لأعضاء الهيئة وأعضاء هيئة التدريس لتزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات ، ومن ثم إعداد المسودة النهائية لمشروع القواعد، وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٣ وتاريخ

١٤١٩/٩/١١ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م باعتماد هذه القواعد وأن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١/١/١٩٩٩م. وتهدف هذه القواعد الى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية والفنية. وبموجب هذه القواعد يجب :

١ - على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين المرخص لهم بمزاولة المهنة أن يكمل (٣٠٠) ثلاثمائة نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمس وستين نقطة تدريب.

٢ - على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة أن يكمل (١٨٠) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

٣ - على كل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب لعضوية الهيئة أن يكمل (١٨٠) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

٤ - يجب على أي فئة أخرى يتم إلزامها بمتطلبات التعليم المهني المستمر ، غير الفئات المشار إليها في (١ ، ٢ ، ٣) أعلاه ، أن تكمل (١٩) مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر كل ثلاث سنوات ، ويتعين ألا تقل نقاط التدريب لأي سنة عن خمسين نقطة تدريب.

هذا ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي ، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي.

رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، بصفة عامة ؛ وتطوير الكوادر الوطنية في مكاتب المحاسبة بصفة خاصة ، قامت الهيئة بدراسة شاملة لهذا الموضوع ، وتم عرض ماتم التوصل اليه من مقترحات في ندوة عامة عقدت بتاريخ ١٤٢٠/٦/٨هـ الموافق ١٩٩٩/٩/١٨م وتم رفع ما تم التوصل اليه من توصيات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وصدر عن المجلس عدداً من القرارات منها القرار رقم ٢/٢/٤ بتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م القاضي بإلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بإكمال ساعات التعليم المهني المستمر ، وفق ما هو محدد في البند (٤/٢) من القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر المعتمدة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢/٣ بتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م ، وذلك

إعتباراً من ١٤٢٠/٩/٢٤هـ الموافق ٢٠٠٠/١/١م ؛ وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لإكمال ساعات التعليم المستمر المشار إليها أعلاه.

كما إعتد مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ١/٢/٤ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م نموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين العاملين في هذه المكاتب ، وأوصى المجلس بموجب قراره رقم ٣/٢/٤ وتاريخ ١٣/٩/٢٠١٤هـ الموافق ٢١/١٢/١٩٩٩م بتعديل المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين وقد صدر قرار وزاري برقم ١٨٨٨ وتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤م اقضى بتعديل المادة المذكورة. ومن أبرز التعديلات التي شملها القرار الوزاري مايلي :

١ - يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فرداً أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

النسبة	عدد الموظفين
٢٠ %	أ - من (١) موظف الى (٢٠) موظف
٢٥ %	ب - من (٢١) ، ، الى (٣٠) ، ،
٣٠ %	ج - من (٣١) فأكثر

ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة.

٢ - تعد مكاتب المحاسبة التي يزيد عدد موظفيها عن عشرون موظفا خطة سنوية تبين تفصيلاً للإجراءات التي سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب ومن هذه الإجراءات :

أ - تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة. بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التي تعقدها الهيئة لهذا الغرض.

ب - حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساساً لترقيتهم داخل المكتب.

ج - وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع ، مشرف ، مدير مراجعة ، شريك).

د - تقييم أداء الموظفين الفنيين دورياً ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التي تحتاج الى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمها دورياً.

هـ - إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣ - تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع :

الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الجديدة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه المعارف وكيفية ومدى استخداماتها وانعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام ؛ يعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة. وقد أناط نظام المحاسبين القانونيين بالهيئة في مادته التاسعة عشرة إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات والمشاركة في الندوات المحلية والدولية ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة وما يتعلق بهما. وقد قامت الهيئة بإنشاء مركز معلومات يهدف إلى خدمة أعضاء الهيئة وغيرهم من الباحثين في علوم المحاسبة والمراجعة ، ويحتوى المركز على معظم النشرات الدورية والإصدارات الهامة في علوم المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الجهات المهنية الرائدة بمختلف دول العالم. هذا بالإضافة إلى الكتب النظرية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة.

وأعدت الهيئة دراسة مقارنة للسياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركات المساهمة وتم تبويب هذا التحليل لكل قطاع على حدة وداخل كل قطاع تم تحديد السياسة المحاسبية للبنود التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لكل شركة مثل المخزون والاستثمارات والاستهلاكات الخ. ويتم تحديث هذه الدراسة سنوياً وتوزع على نوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتقوم الهيئة بتنظيم عدد من الندوات سنوياً يشارك في تقديمها نخبة من نوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة. والمشاركة في عدد من الندوات المحلية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وإصدار نشرة مهنية ربع سنوية تعنى بنشر أخبار الهيئة ومنسوبيها وما يصدر من معايير وقواعد وكل ما يساعد على تطوير المهنة والرفع من مستواها.

سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة فى المؤتمرات والندوات :

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم. كما يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون.

ويشمل الدور الذي قامت به الهيئة في هذا المجال بإصدار الدراسات والبحوث والنشرات المهنية ، وإنشاء مركز معلومات يحتوى على الكتب والمراجع العلمية والعملية والنشرات الدورية والإصدارات الهامة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة.

كما يشمل هذا الجانب مشاركة الهيئة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية ، والتعاون مع الجهات الأخرى المحلية والإقليمية والدولية في كل ما من شأنه النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتتوي الهيئة ، بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشائها ، عقد مؤتمر يدعى له عدد من المختصين من داخل وخارج المملكة يناقش خلاله عدد من المواضيع المتصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية :

يعتبر تطوير الهيئة لأطرها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية والتقنية من أهم الأنشطة التي تمكن الهيئة من تحقيق أغراضها ، واستيعاب المستجدات في مهنة المحاسبة واحتياجات الأعضاء والتعامل معها بشكل فاعل ، الأمر الذي يساعد على تطور المهنة ومواكبتها للمتغيرات المحيطة بها وتوسيع نطاق خدماتها. ونظراً لما لهذا الجانب من أهمية أناط نظام المحاسبين القانونيين بمجلس إدارة الهيئة في مادته الخامسة والعشرين إصدار اللوائح المالية والإدارية وإعداد النظام الداخلي للهيئة. وأن يكون للهيئة مواردها الذاتية المستقلة والتي تتكون من اشتراكات الأعضاء وما تقدمه الهيئة من خدمات ، والإعانات والتبرعات التي يقرر المجلس قبولها.

وقد شرعت الهيئة فور بدء نشاطها ببناء الجهاز التنظيمي للهيئة بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمالية ووضع الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها. ويبين ما يلي عرضاً للوائح والقواعد التي تم إصدارها :

- اللائحة الإدارية والمالية.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة سلوك وأداب المهنة.
- إجراءات عمل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب.
- إجراءات عمل لجنة الاختبارات.
- القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة.

- الإطار العام للمواد التدريبية لاختبار الزمالة.
- الإطار العام للمواد التدريبية للمحاسبين القانونيين.
- النظام الداخلي للهيئة.
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢م).

هذا ويبلغ عدد الموظفين العاملين في الهيئة (٢٧) موظفاً ، إضافة إلى مجلس إدارة الهيئة ولجانها الفنية ، وتستعين الهيئة في تنفيذ مهامها بعدد من ذوي الاختصاص والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة بما فيهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمسؤولين في الجهات الاقتصادية المختلفة من مكاتب المحاسبة وشركات ومؤسسات عامة وخاصة.

ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة :

٢٠٠٠م		١٩٩٩م		البيــــــــــــــــان	
المجموع	المتنازل عنه	المجموع	المتنازل عنه	المدفوع	
٧٥,٠٠٠	٤,٠٠٠	٧١,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	المشاركة في الاجتماعات
٤٧,٨٠٠	٩,٠٠٠	٣٨,٨٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٨,٣٠٠	المشاركة في فرق العمل
١٢٢,٨٠٠	١٣,٠٠٠	١٠٩,٨٠٠	١٢٨,٠٠٠	١١٢,٣٠٠	الاجمالــــــــــــــــى

تاسعاً : اشتراكات الأعضاء المتأخرة :

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر للأعضاء الذين قاموا بسداد اشتراك الهيئة ويأمل المجلس من بقية الأعضاء سداد الأقساط المستحقة وتشمل :

المجموع	الملغى تراخيصهم	غير المرخصين	المرخصين	عدد السنوات المتأخرة
٧	٥	—	٢	خمسة سنوات
٨	٢	—	٦	أربع سنوات
١٤	٩	٢	٣	ثلاث سنوات
٢٥	٩	٤	١٢	سنتين
٤٥	٧	٦	٣٢	سنة
٩٩	٣٢	١٢	٥٥	عدد المتأخرين عن سداد الاشتراك كما في ٢٠٠٠/١٢/٣١م
٩١	٤٤	٩	٣٨	عدد المتأخرين عن سداد الاشتراك كما في ١٩٩٩/١٢/٣١م

هذا وفي إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لمتابعة الاشتراكات المتأخرة ، أعدت الأمانة العامة خلال عام ٢٠٠٠م تقريراً عن الإشتراكات المتأخرة وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس القرار رقم ٢/٨ وتاريخ ٢٦/٨/١٤٢١هـ الموافق ٢٢/١١/٢٠٠٠م القاضي بإلغاء عضوية (٦) أعضاء أساسيين مضى على تاريخ سداد إشتراكهم أكثر من خمس سنوات ؛ وقد تم إبلاغهم بالقرار المشار إليه أعلاه.

عاشراً : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠٠٠م :

بلغ إجمالي موارد الهيئة لعام ٢٠٠٠م ٦,٧٥٢,٦٤٧ ريالاً كما بلغت مصاريفها نفس الفترة ٦,٠٦١,٤٦١ ريالاً. وتبين القوائم المالية المرفقة عرضاً مفصلاً لإيرادات ومصروفات الهيئة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية ؛ والذي يظهر استمرار زيادة الموارد الذاتية للهيئة في عام ٢٠٠٠م حيث بلغت ٨٤% من إجمالي الإيرادات ، وبلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٩م ٧٥%.

هذا وإضافة الى ما بذلته الأمانة العامة للهيئة من جهود مخصصة لتنفيذ المشاريع المعتمدة ، فقد كان للجهود المتميزة التي بذلها الإخوة أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية والمستشارين الذين تم التعاون معهم لإعداد المشاريع المعتمدة والبالغ عددهم ٢٤٠ مستشاراً تقريباً تأثيراً مباشراً على انجاز المشاريع في الوقت المناسب وبجودة عالية. كما ساهم عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص في تقديم مآلديهم من ملاحظات حيال المشاريع التي أعدتها الهيئة ، وساهم عدد من الصحف المحلية ومن أبرزها جريدة الرياض بنشر ما صدر عن الهيئة من مشاريع ، ونشر عدد من المقالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وإجراء المقابلات مع عدد من المهتمين بمهنة المحاسبة الأمر الذي من شأنه الرفع من الوعي المحاسبي في المجتمع. وتتقدم الهيئة بالشكر الجزيل لهم جميعاً ولكل من ساهم في العمل في دعم الهيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ونرجو من الله العون والتوفيق والسداد.

ملحق (١)

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية
في ٥/١٠/١٤٢١هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٢٠م
وتقرير مراجع الحسابات

<u>صفحة</u>	<u>البيان</u>
—	تقرير مراجع الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الإيرادات والمصروفات
٣	قائمة التدفق النقدي
٤ — ١٠	إيضاحات حول القوائم المالية

م.ع. / ٢٠٠

تقرير مراجع الحسابات

السادة / أعضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المحترمين

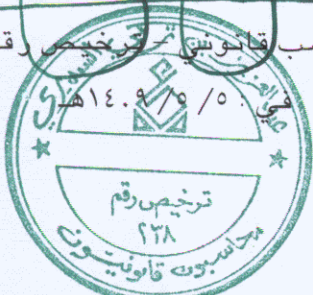
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ١٠/٥/١٤٢١ هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠م وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفق النقدي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (١٥) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المعدة من قبل الهيئة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها، وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية

وفي رأينا إن القوائم المالية المذكوره أعلاه ككل :

١. تظهر بعدل المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ١٠/٥/١٤٢١ هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠م وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفق النقدي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والملائمة لظروف الهيئة.
٢. تتفق مع متطلبات النظام الأساسي للهيئة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

عبد العزيز بن تركي السديري
محاسب قانوني ترخيص رقم ٢٢٨
١٤٠٩/٥/٥ هـ



الرياض في : ١٣ / ١ / ١٤٢٢ هـ

الموافق : ٠٧ / ٤ / ٢٠٠١ م

قائمة المركز المالي
كما في ٥/١٠/١٤٢١هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٠٠م

<u>ريال</u>		<u>الايضاح</u>	<u>البيان</u>
<u>١٩٩٩م</u>	<u>٢٠٠٠م</u>		
			أصول متداول
٦١١,٧٩٩	٦٦٦,٣٧٠		نقد لدى البنوك
٥,٣٠٠,٠٠٠	٥,٦٣٢,٥٢٩	(٣)	الاستثمارات
٧٤٠,٠٩١	١,١١٨,٣٧٦	(٤)	إيرادات مستحقة
١٦٩,٦٠٣	٢٩٧,٨٤٤	(٥)	مصرفات مدفوعة مقدما
٦,٨٢١,٤٩٣	٧,٧١٥,١١٩		اجمالي الأصول المتداول
			خصوم متداول
١٣٩,٤٠٠	٣١٤,٦٤٩	(٦)	مصرفات مستحقة
٣٠٣,٩٧٣	٢٢٦,٤٣٨	(٧)	إيرادات مدفوعة مقدما
٣٢,٤٠٠	١,٨٧٦		دائنون
(٤٧٥,٧٧٣)	(٥٤٢,٩٦٣)		اجمالي الخصوم المتداول
٦,٣٤٥,٧٢٠	٧,١٧٢,١٥٦		صافي الأصول المتداول
			أصول ثابتة
٢٤٠,٥٣٩	٢٧٦,٣٦٠	(١٥)	صافي الأصول الثابتة
			خصوم غير متداول
٦٦٥,٧١٣	٨٣٦,٧٨٤		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(٦٦٥,٧١٣)	(٨٣٦,٧٨٤)		اجمالي الخصوم غير المتداول
٥,٩٢٠,٥٤٦	٦,٦١١,٧٣٢		صافي الأصول
=====	=====		
			الفائض العام
٥,٦٥٤,٤٥٤	٥,٩٢٠,٥٤٦		الفائض المدور من سنوات سابقة
٢٦٦,٠٩٢	٦٩١,١٨٦		فائض (عجز) السنة
٥,٩٢٠,٥٤٦	٦,٦١١,٧٣٢		اجمالي الفائض العام
=====	=====		

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ١٠/١٠/٢٠١٤هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٠٠م

ريــــــــــــــــــــال		الإيضاح	البــــــــــــــــــــبان
<u>١٩٩٩م</u>	<u>٢٠٠٠م</u>		
			<u>الإــــــــــــــــــــيرادات :</u>
١,٣٧٧,٧٠٠	١,٢٦٧,٧٠٠	(٨)	اشتراكات الأعضاء الأساسيــــــــــــن
٧٦,٢٠٠	٥٠,٠٠٠	(٩)	اشتراكات الأعضاء المنتسبيــــــــــــن
١,٨٧٢,٧٥٠	٣,٣٦٥,٥٠٠	(١٠)	اشتراك الدورات التدريبيــــــــــــة
١,١٧٧,٨٠٠	٧٢٥,٠٠٠		تبرعات نقديــــــــــــة
٦٥,٠٠٠	٢٥١,٢٤٠	(١١)	تبرعات عينيــــــــــــة
٥٤,٧٧٢	٩٧,٥٦٦		تبرعات مستشاري تنفيذ الدورات
٣٠٠,١٤٠	٣٣٣,٧٠١		عائد الاستثمارــــــــــــات
١٠,٠٠٠	١١,٠٠٠		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان
			الفنية المتنازل عنها
٢٤٤,٠٠٠	٢٣٨,٥٠٠		اشتراك التقدم لاختبار الزمالــــــــــــة
٤٦,٠٤٤	٢٥٩,٨٣٦		إشتــــــــــــراك مطبوعات
٦,٢٠٠	٤٤,٣٠٠		بيع حقائب تدريبيــــــــــــة
—	٦٥,٣٢٠		إصدارات الهيئــــــــــــة
<u>١,١٠٠</u>	<u>٤٢,٩٨٤</u>		أخــــــــــــرى
٥,٢٣١,٧٠٦	٦,٧٥٢,٦٤٧		<u>إجمالي الإيرادات</u>
			<u>المصروفــــــــــــــــات :</u>
٣,١٤٧,٣١٧	٣,٨٠٣,١١٧	(١٢)	مصروفات عمومية وإداريــــــــــــة
٢٦٢,٠٠٠	٣١٦,٨١٠	(١٣)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية
١,٣٢٦,٤١٢	١,٧٠٠,٦٤٤	(١٤)	مشاريع مهنيــــــــــــة
١٢٤,١٩٧	١٣٥,٥٥٥		مركز المعلومات والتطوير المهني
<u>١٠٥,٦٨٨</u>	<u>١٠٥,٣٣٥</u>	(١٥)	استهلاك أصول ثابتــــــــــــة
٤,٩٦٥,٦١٤	٦,٠٦١,٤٦١		<u>إجمالي المصروفــــــــــــــــات</u>
٢٦٦,٠٩٢	٦٩١,١٨٦		فائــــــــــــض (عجز) السنــــــــــــة
=====	=====		

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة التدفق النقدي
للسنة المنتهية في ٥/١٠/٢٠١٤ هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٠٠ م

ريـال	ريـال	الإيضاح	البيـان
١٩٩٩ م	٢٠٠٠ م		
			التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :
١,٣٦٨,٢٠٠	١,٢٦٦,٧٠٠		إشترابات الأعضاء الأساسيـن
٧٥,٩٠٠	٤٩,٠٠٠		إشترابات الأعضاء المنتسبيـن
١,١٠٢,٠٠٠	٢,٢٤٨,٢٥٠		إشترابك الدورات التدريبية
٢١٦,٠٠٠	٢٢٥,٥٠٠		إشترابك التقدم لاختبار الزمالـة
٤٣,٢٧٧	٧١,٣١٨		إشترابك مطبوعـات
٦,٢٠٠	٤٤,٣٠٠		بيع حقائب تدريبية
٢٢٠,٥٦٦	٢٨٨,٣٤٢		عوائد استثمار مستلمـة (مربحة)
—	٦٥,٣٢٠		إصدارات الهيئـة
٧٨,٧٥٠	٦٨٥,٠٧٣		تحصيل إيرادات مستحقة
٣٠٣,٩٧٣	٢٢٣,٢٣٢	(٧)	إيرادات مدفوعة مقدماً
—	٢٥,٩٨٤		إيرادات أخـرى
(٢,٨٩٤,٩٩٣)	(٣,٣٧٠,٠٤١)		مصروفات عمومية وإدارية
(١,١٤٨,٥٧١)	(١,٢٢٦,٠٠٨)		مشاريع مهنية
(٢٥١,٠٠٠)	(٣٠٢,٨١٠)		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية
(١٠٧,٧٠٧)	(١٢٢,٤٤٥)	(٥)	مركز المعلومات والتطوير المهني
(١٦٩,٦٠٣)	(٢٧٧,٤٥٤)		مصروفات مدفوعة مقدماً
(٣١٠,٢٠٦)	(١٣٦,٤٩١)		سداد دائنون ومصروفات مستحقة
—	(٤,٩٠٤)		سداد مكافآت نهاية الخدمة
(١,٤٦٧,٢١٤)	(٢٤٧,١٣٤)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية :
—	١٧,٠٠٠		بيع أصول ثابتـة
(٨٠,٥١٥)	(١٠٧,٧٦٦)		شراء أصول ثابتـة
(٨٠,٥١٥)	(٩٠,٧٦٦)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية
			التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :
١,١٧٧,٨٠٠	٧٢٥,٠٠٠		تبرعات نقدية
١,١٧٧,٨٠٠	٧٢٥,٠٠٠		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
(٣٦٩,٩٢٩)	٣٨٧,١٠٠		صافي الزيادة (العجز) في النقد والنقد المماثل خـلال الفترة
٦,٢٨١,٧٢٨	٥,٩١١,٧٩٩		رصيد النقد والنقد المماثل في بداية العام
٥,٩١١,٧٩٩	٦,٢٩٨,٨٩٩		رصيد النقد والنقد المماثل في آخر العام

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

١- عام :

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقا لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها :

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتتضمن موارد الهيئة وفقا لنص المادة السادسة والعشرين من النظام اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها ، وعائد استثمار أموال الهيئة. ويتولى الأمين العام للهيئة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعة وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية ، كما تتولى اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس إعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم عمل الهيئة بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وسلوك آداب المهنة وتنظيم برامج الزمالة ومراقبة الأداء وغير ذلك من البرامج ذات العلاقة بالمهنة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة :

١/٢ تسجيل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات :

- أ - تسجل الأصول والخصوم بموجب التكلفة التاريخية.
- ب - تسجل المصروفات والإيرادات وفقا لقاعدة الاستحقاق باستثناء اشتراكات الأعضاء حيث تسجل وفقا للأساس النقدي.

٢/٢ السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للهيئة من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٣/٢ الاستهلاكات :

- أ - تستهلك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وفقا للعمر الزمني المقدر لتلك الأصول وهو أربع سنوات للسيارات وخمس سنوات للأجهزة والمعدات والأثاث والحاسب الآلي وترميم مقر الهيئة.
- ب - تستهلك الكتب والمراجع والبرامج التطبيقية خلال السنة التي تشتري خلالها.
- ج - تستهلك الأصول الثابتة التي تقل قيمتها عن خمسمائة ريال خلال السنة التي تشتري خلالها.

٤/٢ إعداد وتطوير المعايير المهنية :

تحمل تكلفة المعايير المهنية التي يتم التعاقد على إعدادها وفقا لنسبة الإنجاز التي تحققت خلال السنة المالية.

٥/٢ مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة بموجب نظام العمل والعمال السعودي.

٦/٢ العملات الأجنبية :

تحول قيمة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقا لأسعار التحويل السائدة حين إجراء المعاملات.

٣ - الإستثمارات :

يتم استثمار فائض أموال الهيئة في المرابحة الإسلامية ، وقد بلغ رصيد المبلغ المستثمر ٥,٦٣٢,٥٢٩ ريال وبلغت عوائد الإستثمارات المحققة ٣٣٣,٧٠١ ريال.

٤ - إيرادات مستحقة :

ريال		البيان
١٩٩٩م	٢٠٠٠م	
٦٥٠,٧٥٠	١,٠٦٨,٢٥٠	اشترك الدورات التدريبية
٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	اشترك اختبار الزمالة
٧٩,٥٧٤	٤٥,٣٥٩	عوائد الإستثمار
٢,٧٦٧	٢,٧٦٧	أخرى
٧٤٠,٠٩١	١,١١٨,٣٧٦	الاجمالي

٥ - مصروفات مدفوعة مقدما :

ريال		البيان
١٩٩٩م	٢٠٠٠م	
—	٢١٧,٧٠٠	مستشارين
١٣٦,٨٥٨	٦٩,٧٢٠	رواتب وبيانات
٣٢,٧٤٥	١٠,٤٢٤	أخرى
١٦٩,٦٠٣	٢٩٧,٨٤٤	الاجمالي

٦ - مصروفات مستحقة :

ريال		البيان
٢٠٠٠م	١٩٩٩م	
١٥٨,٠١٨	٩٨,٧٠٠	مكافأة مستشاريين
٩٢,٧٩٢	١٢,٩٣٥	رواتب وبيانات
٦٣,٨٣٩	٢٧,٧٦٥	أخرى
٣١٤,٦٤٩	١٣٩,٤٠٠	الإجمالي

٧ - الإيرادات المدفوعة مقدما :

ريال		البيان
٢٠٠٠م	١٩٩٩م	
٨,٠٠٠	١١,٠٠٠	اشتراك اختبار الزمالة
٦١,٣٠٠	٦٢,٠٠٠	اشتراك الدورات التدريبية لاختبار الزمالة
٢٧,٢٥٠	٣٩,٢٥٠	اشتراك الدورات المتخصصة
١٢٩,٨٨٨	١٩١,٧٢٣	إشتراك مطبوعات
٢٢٦,٤٣٨	٣٠٣,٩٧٣	الإجمالي

٨ - اشتراكات الأعضاء الأساسيين المحصلة :

١٩٩٩م		٢٠٠٠م		البيان
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
٧,٠٠٠	١٤	١٢,٥٠٠	٢٥	تسجيل عضوية : المجموع
٧,٠٠٠	١٤	١٢,٥٠٠	٢٥	
٧٨٢,٠٠٠	١٥٧	٧٢٠,٠٠٠	١٤٤	اشتراك سنوي : فئة ٥,٠٠٠ ريال
٤٩,٠٠٠	٤٩	١٩,٠٠٠	١٩	فئة ١,٠٠٠ ريال
.	—	١٧,٥٠٠	٣٥	فئة ٥٠٠ ريال
٨٣١,٠٠٠	٢٠٦	٧٥٦,٥٠٠	١٩٨	المجموع
٣٩٨,٥٠٠	٧٩٧	٣٧٤,٥٠٠	٧٤٩	اشتراك موظفين : فئة ٥٠٠ ريال
١٤١,٠٠٠	٤٧٠	١٢٤,٢٠٠	٤١٤	فئة ٣٠٠ ريال
٢٠٠	١	.	.	فئة ٢٠٠ ريال
٥٣٩,٧٠٠	١٢٦٨	٤٩٨,٧٠٠	١,١٦٣	المجموع
١,٣٧٧,٧٠٠		١,٢٦٧,٧٠٠		الإجمالي

* تتضمن الاشتراكات المحصلة والبالغ مقدارها ١,٢٦٧,٧٠٠ ريالاً اشتراكات تخص عام ٢٠٠٠م وسنوات أخرى وذلك كما يلي :

الإجمالي	السنة المالية		نوع الاشتراك
	سنوات أخرى	٢٠٠٠م	
١٢,٥٠٠	١,٠٠٠	١١,٥٠٠	تسجيل عضوية
٧٥٦,٥٠٠	٢٠٠,٥٠٠	٥٥٦,٠٠٠	اشتراك سنوي
٤٩٨,٧٠٠	٣٠,١٠٠	٤٦٨,٦٠٠	اشتراك موظفين
١,٢٦٧,٧٠٠	٢٣١,٦٠٠	١,٠٣٦,١٠٠	الإجمالي

٩ - اشتراكات الأعضاء المنتسبين :

البيــــــــــــــــان	٢٠٠٠م	١٩٩٩م
عدد الأعضاء	٢٥٠	٣٨١
الإجمالي	٥٠,٠٠٠	٧٦,٢٠٠

١٠ - الدورات التدريبية :

بلغ إجمالي إيرادات الدورات التدريبية لعام ٢٠٠٠م ٣,٣٦٥,٥٠٠ ريالاً مفصلة كما يلي :

البيــــــــــــــــان	٢٠٠٠م	١٩٩٩م
الدورات التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة	٢,٢٦٨,٠٠٠	١,٢٦٤,٠٠٠
الدورات التدريبية للمحاسبين المرخصين	—	٦٥,٠٠٠
الدورات التدريبية المتخصصة	١,٠٥٧,٥٠٠	٥٤٣,٧٥٠
الدورات الخاصــــــــــــــــة	٤٠,٠٠٠	—
الاجمــــــــــــــــالي	٣,٣٦٥,٥٠٠	١,٨٧٢,٧٥٠

١١ - تبرعات عينية :

١/١١ حصلت الهيئة على تبرعات لإعداد معايير المحاسبة والمراجعة وقد بلغ إجمالي كلفة إعداد هذه المعايير ٢١٠,٠٠٠ ريال ، كما بلغ إجمالي تكلفة ما تم إنجازه من هذه المعايير خلال السنة المالية ٨٧,٥٠٠ ريالاً وذلك كما يلي:

البيــــــــــــــــان	التكلفة	نسبة الإنجاز	القيمة المنجزة	المنجز خلال سنوات سابقة	المنجز خلال السنة الحالية
معيــــــــار الأصول الثابتة	٣٠,٠٠٠	٧٥%	٢٢,٥٠٠	١٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠
معيــــــــار الهبوط غير المؤقت	٣٠,٠٠٠	٣٣%	١٠,٠٠٠	—	١٠,٠٠٠
معيــــــــار الأطراف ذي العلاقة	١٢٠,٠٠٠	٥٠%	٦٠,٠٠٠	—	٦٠,٠٠٠
معيــــــــار التقارير المستقبلية	٣٠,٠٠٠	٥٠%	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
الاجمــــــــــــــــالي	٢١٠,٠٠٠		١٠٧,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٧,٥٠٠

٢/١١ كما حصلت الهيئة على تبرع عيني خاص بالقاعات الدراسية للدورات التدريبية لإختبار الزمالة قدره ١٥٠,٠٠٠ ريال.

٣/١١ كما حصلت الهيئة على تبرع عيني من شركة الفيصلية عبارة عن ٤ أجهزة حاسب آلي قيمتها ١٣,٧٤٠ ريالاً ليكون بذلك إجمالي التبرعات خلال العام ٢٥١,٢٤٠ ريال.

١٢ - مصروفات عمومية وإدارية :

المبلغ		البيان
١٩٩٩م	٢٠٠٠م	
١,٧٣٧,٧٣٨	٢,١٢٢,٥٩٦	رواتب وأجور
٥٩٣,٩٧٦	٧٢٩,٠٠٠	بدل سكن وانتقـال
٦٩,٧٥٠	٧٨,٩٠٨	بدل انتداب وتذاكر سفر
٩٩,٠٤٠	١٣٩,٢٧٥	تأمينات اجتماعية
١٤٥,١٣٣	١٨٠,٠٠٠	مكافأة نهاية الخدمة
٧٣,٢٥٩	٧٤,٤٦٧	أجور إضافية
٩٩,٩٥٠	٩٩,٢٠٠	مكافآت
٥١,٣٨٠	٥٥,٠٩٠	علاج طبي
٧٤,٥٨١	٩٨,٨٦٥	قرطاسية ولوازم مكتبية ومطبوعات
٢٤,٢٧٠	٤٧,٨٧٩	أتعاب مراجعة واستشارات
٩٦,٤١٢	٨٨,٥٣٠	تشغيل وصيانة
٤٨,١٨٠	٤٩,٩٩٤	بريد وهاتف
٣٣,٦٤٨	٣٩,٣١٣	مصروفات أخرى
٣,١٤٧,٣١٧	٣,٨٠٣,١١٧	الإجمالي

١٣ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس واللجان الفنية :

الإجمالي		بدل انتقال	بدل حضور الجلسات	عدد الاجتماعات	البيان
١٩٩٩م	٢٠٠٠م				
٢٧,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢	مجلس الإدارة
٣٨,٠٠٠	١٠٢,٨١٠	٣٠,٨١٠	٧٢,٠٠٠	٨	لجنة معايير المحاسبة
٤٤,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥	لجنة معايير المراجعة
١٦,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٣	لجنة التعليم والتدريب
٤٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥	لجنة الاختبارات
٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢	لجنة سلوك وآداب المهنة
٥٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٣	لجنة مراقبة جودة الأداء المهني
٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	—	٩,٠٠٠	٩	لجنة القيد في سجل المحاسبين
١٥,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	—	٣٣,٠٠٠	٧	لجنة الاشراف على الانتخابات
١٢,٠٠٠	٨,٠٠٠	—	٨,٠٠٠	٨	لجنة التحقيق
—	—	—	—	—	لجنة الترشيحات
٢٦٢,٠٠٠	٣١٦,٨١٠	٦٤,٨١٠	٢٥٢,٠٠٠		الإجمالي

١٤ - مشاريع مهنية :

المبلغ		البيان
١٩٩٩م	٢٠٠٠م	
٢٩٢,٨٢٩	٢٦٤,٤٥٤	١ - لجنة الإختبارات
٥٨٩,٤٤١	١,٠٢٠,١٨٧	٢ - لجنة التعليم والتدريب
١٦١,٦٥٥	٢٠٣,٨٨٩	٣ - لجنة معايير المحاسبة
١٠٢,٣٠٣	١٠٣,٩٢٥	٤ - لجنة معايير المراجعة
١٧٩,٩٨٥	١٠٧,٨٤٩	٥ - لجنة مراقبة جودة الأداء المهني
١٩٩	٣٤٠	٦ - لجنة سلوك وآداب المهنة
١,٣٢٦,٤١٢	١,٧٠٠,٦٤٤	الإجمالي

تتضمن المشاريع المهنية أعمال تم إعدادها تبرعاً وذلك كما يلي :

- أ - معايير محاسبة ومراجعة بقيمة ٨٧,٥٠٠ ريال خلال عام ٢٠٠٠م.
 ب - تنفيذ دورات تدريبية بقيمة ٢٤٧,٥٦٦ ريال خلال عام ٢٠٠٠م.

١٥ - الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

صافي القيمة الدفترية		مجمع الاستهلاك في ٢٠٠٠/١٢/٣١ م	مجمع استهلاك الاستبعادات	الاستهلاكات خلال العام	مجمع الاستهلاك في ٢٠٠٠/١/١ م	اجمالي التكلفة الفعلية في ٢٠٠٠/١٢/٣١ م	الاستبعادات خلال العام	الاضافات خلال العام	التكلفة الفعلية في ٢٠٠٠/١/١ م	البيــــــــــــــــان
في ١٩٩٩/١٢/٣١ م	في ٢٠٠٠/١٢/٣١ م									
٦٢,٤٧٦	٤١,٤٢٦	٢٦٨,٢٧٢	—	٣٠,٢٦٦	٢٣٨,٠٠٦	٣٠٩,٦٩٨	—	٩,٢١٥	٣٠٠,٤٨٣	أجهزة ومعدات مكتبية
١٢٧,٧٧٩	١٣٢,٧٢٣	٣٨٤,٦٦٣	—	٣٨,٧٩٦	٣٤٥,٨٦٧	٥١٧,٣٨٦	—	٤٣,٧٤٠	٤٧٣,٦٤٦	حاسب آلي
١٨,٧٠٠	٧٢,١٤٢	٩٢,٨٥٣	٧٢,٥٠٠	٢٣,٧٥٨	١٤١,٥٩٥	١٦٤,٩٩٥	٧٢,٥٠٠	٧٧,٢٠٠	١٦٠,٢٩٥	سيارات
٣١,٥٨٤	٣٠,٠٦٩	٣٩٦,٦٤٥	—	١٢,٥١٥	٣٨٤,١٣٠	٤٢٦,٧١٤	—	١١,٠٠٠	٤١٥,٧١٤	أثاث
—	—	—	٢٠٠,٠٠٠	—	٢٠٠,٠٠٠	—	٢٠٠,٠٠٠	—	٢٠٠,٠٠٠	ترميم مقر الهيئة
٢٤٠,٥٣٩	٢٧٦,٣٦٠	١,١٤٢,٤٣٣	٢٧٢,٥٠٠	١٠٥,٣٣٥	١,٣٠٩,٥٩٨	١,٤١٨,٧٩٣	٢٧٢,٥٠٠	١٤١,١٥٥	١,٥٥٠,١٣٨	الاجمــــــــــــــــالى